الفونيمات التطريزية بين الإعمال والإهمال في التصورات الفونولوجية الحديثة

Prosodic Phonemes between Study and Ignorance in the Modern Phonological Perceptions

د.بن شيحة نصيرة*

جامعة أحمد زبانة -غليزان- (الجزائر) nacera.benchiha@cu-relizane.dz

تاريخ الارسال2021/02/06 تاريخ القبول 2021/03/01 تاريخ النشر2021/06/01

ملخص:

تحددت آليات الاشتغال الفونولوجي تبعا للتصور المنهجي والممارسة الإجرائية التي تتأسس عليها النظريات اللسانية، التي انشطرت إلى مسارين، أحدهما تجريدي افتراضي تكشفت ملامحه بفعل المقولات النسقية التي أفرزتها التصورات البنوية، ونماذج التحليل اللساني التوليدي، وثانيهما إنجازي التفت إلى المستوى التداولي للغة، والتمظهرت السياقية التي تحيط بها.

بناء على هذا التعالق المعرفي والمنهجي بين التصور اللساني والنظرية الفونولوجية، تحدد الموقف الفونولوجي من الفونيمات التطريزية، حيث عمدت التيارات الفونولوجية ذات التوجه النسقي إلى تمثل مواقف الإهمال والإقصاء، لانحصار حدود الاشتغال الفونولوجي فيها ضمن الحدود القطعية التي يفرزها الفونيم، بوصفه أصغر وحدة صوتية ذهنية غير قابلة للامتداد، بينما انصرفت الفونولوجيا التطريزية صوب تعزيز الموقع الوظيفي للفونيمات التطريزية ضمن مجالات اشتغالها، بفعل انتزاعها مشروعية المقاربة الفونولوجية بالارتهان إلى التمظهرات الصوتية القابلة للامتداد في الواقع الفعلي.

الكلمات المفتاحية: فونولوجيا، فونيم، تطريز، وقف، نبر، تنغيم.

Abstract:

It is commonplace to note that phonological mechanisms have been determined according to the systematic perception as well as the procedural practice upon which linguistic theories are based and which fall into two major categories. The first category is marked by abstract and hypothetical attributes which were revealed by systemic statements as a result of structural conceptions and models of generative linguistic analysis, The second category, on the other hand, tackles the pragmatically side of language. Based on this cognitive and methodological correlation between the linguistic perception and the phonological theory, the phonological position of the prosodic phonemes is determined Since the phonological procedure is limited in its function within the complementary confines that the phoneme brings to the surface as being the smallest unit that cannot be extended, prosodic studies in phonology have switched their interest towards enhancing the functional position of prosodic phonemes within its functional procedure , by ignoring the legitimacy of the phonological approach and relying on the phonological representations that can be extended in reality

Keywords: Phonology-Phoneme-Prosody-Pause-Stress-Toning

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

أثارت الفونيمات التطريزية ضمن نماذج المقاربة الفونولوجية الحديثة جدلا عميقا حول مشروعية إخضاع هذا النوع من الفونيمات لإجرائية التحليل الفونولوجي، ومرد ذلك الجدل يكمن في تباين الموقف المنهجي منها، بين تمثل للموقف الإقصائي في ظل «هيمنة التحليل المجرد والمؤمثل للغة وتركيز البحث على قضايا ترتبط بالشكلنة والتعميم»"[1]"، وإقرار بمشروعية المقاربة الوظيفية بفعل انتساب النظرية الفونولوجية للتصورات الإنجازية للغة، التي أشارت إلى إمكانية تعزيز الموقع الوظيفي للفونيمات التطريزية في سياق الأطروحات الفونولوجية.

وقد تمخضت هذه التصورات الفونولوجية، التي تباين موقفها بين مشروعية الإعمال الوظيفي للفونيمات التطريزية وإلزامية الإهمال، إثر التحولات المنهجية التي شهدها المبحث الفونولوجي، والتي ارتبطت بالانعطافات الجوهرية الحادة التي طرأت على المعرفة اللسانية، التي انعكست –بدورها– على نماذج التحليل الفونولوجي، التي تحددت آليات اشتغالها بالارتهان إلى القوام النظري والإجرائي للنظرية اللسانية التي تحتويها، « وبذلك تأكدت مشروعية التمييز بين النظريات الفونولوجية داخل إمكانات التمييز بين النظريات اللسانية عامة»"[2]".

وقد نتج عن هذا التمييز بين إمكانات التحليل الألسني، تعدد نماذج المقاربة الفونولوجية وتباينها، على نحو يعكس تعدد نماذج التنظير اللساني، التي انقسمت مساراتها الكبرى إلى مسارين: أحدهما مسار تجريدي افتراضي، حرص على دراسة اللغة بمنأى عن وقائع الإنجاز اللغوي المتحققة بالفعل، استجابة للشروط المنهجية التي فرضتها النظريتين البنوية والتوليدية"[3]"، وثانيهما إنجازي التفت إلى المستوى التداولي للغة، وعمد إلى إدماج الظواهر اللغوية التي استبعدتها التيارات اللسانية البنوية والتوليدية.

ولما كانت الظواهر التطريزية تندرج ضمن الفونيمات فوق المقطعية (***Phonemes suprasegmentaux***) التي تتشكل ملامحها الصوتية على المستوى الإنتاجي الذي يعكس التمظهرات الصوتية للكلام (***Parole***) والأداء اللغوي (***Performance***)، فإن طبيعة الدور الصوتي –سواء كان فونتيكيا أم فونولوجيا–الذي أسند للفونيمات التطريزية، لم يكن منفصلا عن الملمح الإنجازي الذي اتسمت به، حيث انصرفت **الفونولوجيا البنوية** –بناء على القيمة الإنجازية للفونيمات التطريزية– صوب تمثل مواقف الإقصاء والإهمال الوظيفي، والاكتفاء باستثمار الملامح الأدائية ضمن متطلبات التحليل الفونتيكي، مستجيبة بذلك للشروط المنهجية التي أفرزتها التصورات البنوية والتوليدية، التي انحصر من خلالها الدور الفونولوجي للفونيم (***Phonème***) ضمن الحدود التي يعترف بها اللسان (لدى البنويين)، أو «البنيات الفونولوجية العميقة المرتبطة بالكفاءة»"[4]" اللغوية التي كانت –ولازالت –محور اهتمام التوليديين.

ولئن كانت نماذج التحليل الفونولوجي ذات النزوع البنوي والتوليدي، قد تغافلت عن الدور الوظيفي الذي تؤدّيه الفونيمات التطريزية، فإن الأنموذج الفونولوجي الذي انساق صوب تمثل المقولات المركزية للتصورات اللغوية الإنجازية، أشار إلى إمكانية استحضار هذا النوع الفونيمي، وإخضاعه لإجرائية التحليل الفونولوجي، لتوافق المقترح

الفونولوجي التطريزي، مع مسوغات التحليل اللساني الإنجازي، التي عمدت إلى استحضار الظواهر اللغوية التي أصرت التيارات البنوية والتوليدية على تغييبها.

وبذلك، فإن الوقوف على آليات الاشتغال الفونولوجي وموقفها من الفونيمات التطريزية، تستوجب تحديد المنطلقات النظرية والإجرائية للنماذج اللسانية، التي تنتسب إليها المقاربات الفونولوجية، والتي يمكن أن نتمثلها من خلال المخطط التشجيري الآتي:

الشكل 1: الموقف الفونولوجي من الفونيمات التطريزية وعلاقته بالمرجعية اللسانية

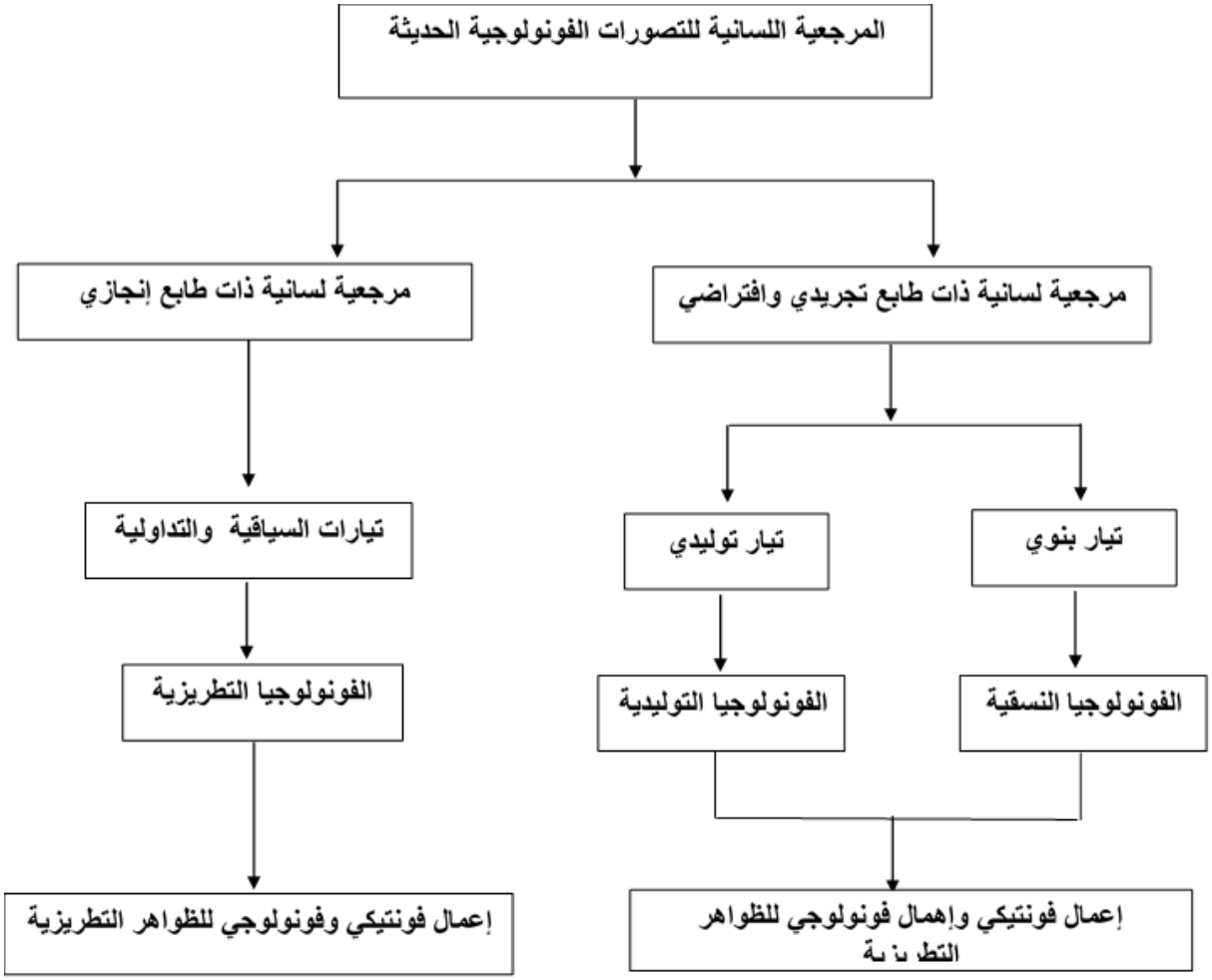

2. الموقف الفونولوجي النسقي من الفونيمات التطريزية:

1.2 . المرجعية اللسانية التأسيسية للفونولوجيا النسقية:

استندت المقاربات الفونولوجية ضمن مسعى تشكل مقولاتها التأسيسية على القوام المنهجي للنظرية للسانية البنوية، التي قدمها "**دو سوسير *DE.Saussure***"، والتي تعامل من خلالها مع اللغة بوصفها نظاما

مغلقا، يستوجب تجاوز فكرة الانعزال بين الوحدات اللغوية، ويأخذ بمبدأ التعالق النسقي، حيث تبدو أجزاء اللغة نسقا كليا، يتحدد كل جزء فيه تبعا لموقعه من النظام الذي ينتمي إليه"[5]".

في ظل هذه الرؤية التأسيسية، سلكت المقاربة الصوتية الوظيفية مسلكا بنويا، ينسجم مع التمييز بين محوري الدراسة اللسانية (**التاريخية** و**الآنية**)، حيث استفاد الدرس الصوتي في ظل التصور البنوي الذي أقرّ "**دو سوسير *DE.Saussure***" من التعارض بين الثنائيتين (**تاريخي/ آني**)، ليؤسس ملامح التقابل بين (**الفونتيك** و**الفونولوجيا**) على نحو يتوافق فيه البعد التاريخي للدراسة اللغوية مع المنحى التحليلي الذي يؤديه علم الأصوات العام (***La Phonétique***) بوصفه حقلا لغويا يندرج ضمن المقاربات التي تتوخى البحث في التطور التاريخي للأصوات اللغوية"[6]"، بخلاف الفونولوجيا (***La Phonologie***) التي اعتبرها "**دو سوسير *DE.Saussure***" حقلا معرفيا يساعد على تقديم توصيف فيزيولوجي أكوستيكي للصوت، وهي وفقا لهده الإجرائية تنفلت من « نطاق الزمان لأن إوالية تقطيع الأصوات»"[7]" تخضع للمحور التزامني. وبذلك، تهيأ للدرس الصوتي –في ظل هذا التوجه– تقديم أطروحة تنأى عن الأنموذج التاريخي المقارن الذي اكتفى بتعقب معالم الاختلاف المادي للمكونات الصوتية بتتبع السياق التاريخي للغة التي تنتمي إليها الوقائع الصوتية المدروسة، ورصد « إمكانيات مقارنتها بوقائع صوتية للغات مختلفة»"[8]".

بناء على هذا التصور السانكروني الذي اعتمد في معالجة القضايا اللغوية، تحددت إواليات الطرح الصوتي لدى "**دو سوسير *DE.Saussure***" ، إثر التمييز بين الفونتيقا (***Phonétique***) والفونولوجيا (***Phonologie***) بالاعتماد على خصوصية التقابل التعارضي بين ثنائية (**تاريخي/ آني**)، « وفق هذا التوجه النظري ألح ***Saussure*** – فيما يخص المستوى الفونولوجي للغة– على ضرورة الاهتمام بالخاصيات الأكوستيكية للأصوات اللغوية إلى جانب الاهتمام بفعل التصويت يمكن من إعادة تقييم النظام اللساني العام تحديدا لخاصياته المجردة والاعتباطية والاجتماعية الوظيفية في علاقته بالواقع الصوتي الملموس الذي شكله»"[9]".

إثر هذا النزوع الألسني البنوي، تحددت إجرائية التحليل الوظيفي للصوت لدى "**دو سوسير *F.DE.Saussure***" « بالاعتماد على الانطباع الأكوستيكي»"[10]" للصوت المتشكل في الذهن، فالحركات التي يؤديها الجهاز النطقي « لا تكوّن اللغة [....] فاللغة نظام يقوم على المقابلة بالفكر بين الانطباعات الأكوستيكية، شأنها في ذلك شأن المنسوج في أنه عمل فني ناتج عن المقابلة بالبصر بين خيوط ذات ألوان شتى. إلا أن ما يهم المحلل في هذا المضمار إنما هو نظام هذه المقابلات، وليس الطرق التي تحصلوا بها على تلك الألوان»"[11]" لأنها طرائق تخضع لسياقات لا تمت بصلة للنظام الداخلي.

وبذلك يكون "**دو سوسير *F.DE.Saussure***" قد أحال وقائع التحليل الوظيفي للصوت إلى جزء من أجزاء التحليل اللساني، حيث أخضع النظرية الصوتية للشروط المنهجية التي تؤطر النظرية اللسانية التي تنتظم داخلها، إذ ما انفك فعل المقاربة الفونولوجية يمتاح مرتكزاته في ظل حتمية الانغلاق على فكرة النسق، وهو ما

دفع إلى التعامل مع «مجموع المكونات الصوتية التي تعالجها النظرية داخل النظام اللساني [....] باعتبارها وحدة ونسقا موحدا، تتحدد المهمة الأساسية داخلها في الكشف عن قوانينه الداخلية الثابتة والدينامية»"[12]" بمنأى عن الشروط التي تفرضها التمظهرات الصوتية الخارجة عن حدود النسق وإملاءاته.

2.2. مؤشرات الإهمال الوظيفي للفونيمات التطريزية في المقاربة الفونولوجية الوظيفية:

إن المتأمل في آلية الاشتغال الفونولوجي التي أفرزها التصور الفونولوجي البنوي، يلحظ أن الملامح التطريزية لم تحظ بمشروعية المقاربة الفونولوجية، وذلك لاستعصاء إخضاعها لآليات الاشتغال الفونولوجي التي اعتمدتها مدرسة براغ، والتي تمثلت في "**آلية التعارض الفونتيقي الاستبدالي**" التي انحصرت حدود الإجراء فيها ضمن الحدود القطعية التي يؤطرها (**الفونيم *Phonème***)، و"**آلية التقطيع المزدوج**" التي انخرطت فيها المونيمات ضمن تمفصلات التقطيع الأول، والفونيمات ضمن تمفصلات التقطيع الثاني، وهو ما يمكن أن نقاربه من خلال الصيغة التشجيرية الآتية:

الشكل 2: حدود الاشتغال الفونولوجي في ظل التصورات النسقية

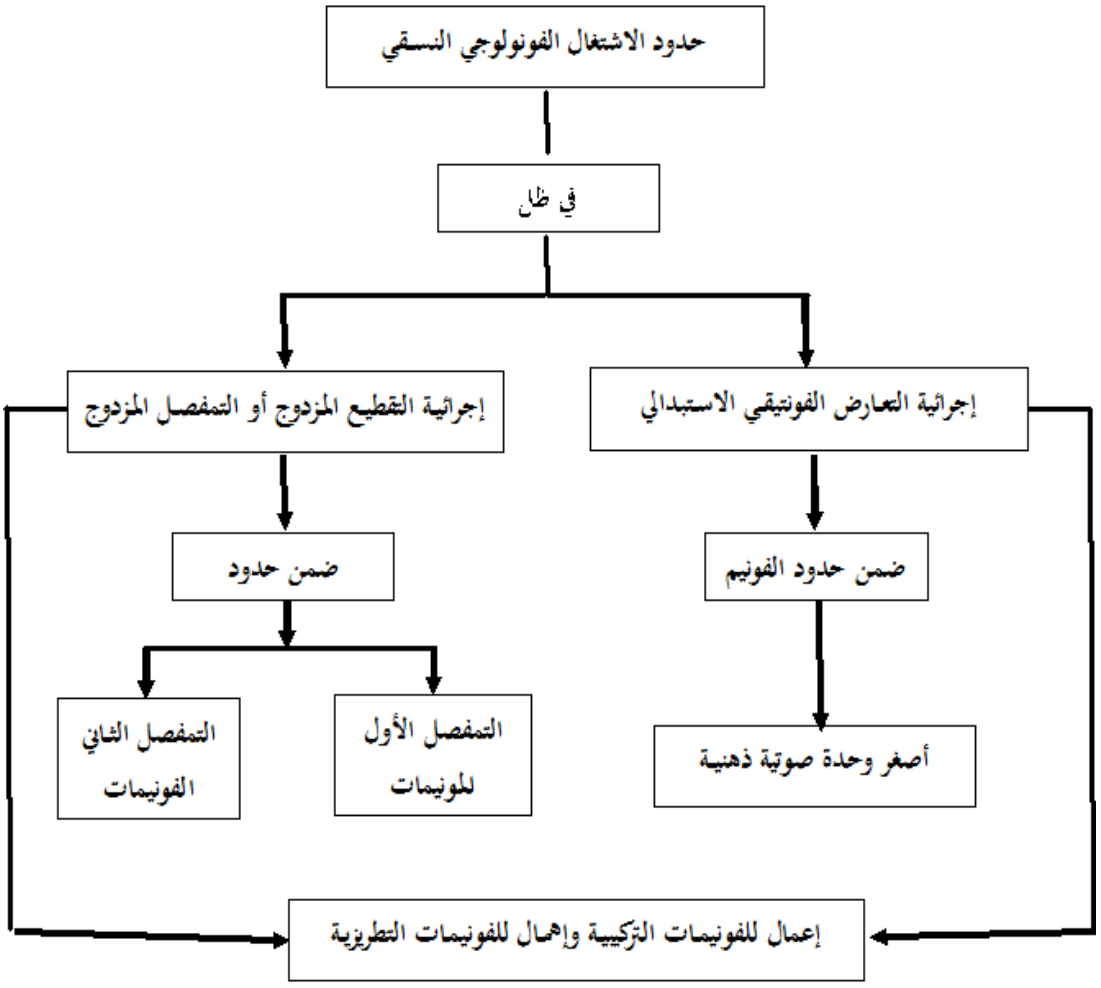

1.2.2.تقنية التعارض الفونتيقي الاستبدالي ومبررات الإهمال الوظيفي للمكون التطريزي:

إذا كان الأفق الوظيفي الذي اقترحه "**دي سوسير *F.DE.Saussure***" قد انحصر ضمن النطاق الشكلي العلائقي، فإن المقاربة الفونولوجية التي تمخضت عن النزوع الوظيفي للدرس اللساني، تطلعت إلى تقديم أنموذج فونولوجي أعمق « ينبني في أساسه على اعتبار الوحدات التميزية (الملامح) للغة، نظاما من توافقات ثنائية قادرة على تبرير المشروعية الكونية لوصف الخصوصيات الملمحية لأصوات اللغات الإنسانية عامة»"[13]"، وذلك باللجوء إلى المظهر **التعارضي والاستبدالي** الذي يتأتّى عبر مساءلة الواقع الفيزيولوجي والأكوستيكي للوحدات الفونيمية «حيث يوفر الفونيم قدرة خاصة على فك إوالية الترابط بين الصوت والمعنى، المادة والوظيفة، ويمثل آلية إجرائية لدراسة مادة التعبير (الأصوات) في حدود قيمية تعارضية، ووظيفية تميزية داخل أنساق وأنظمة صوتية معينة»"[14]".

إن هذا التوجه النسقي الذي سلكته المقاربات الفونولوجية الوظيفية دفع إلى التعامل مع حقلي (**الفونتيك/الفونولوجيا**) وفق منطق إجرائي مغاير للتصور الذي قدّمه "**دي سوسير *F.DE.Saussure***"، والذي أسند فيه الموقع اللساني للحقل الفونتيكي"[15]"، بخلاف المدرسة الوظيفية، التي عمدت إلى تجريد علم الأصوات العام (**الفونتيك**) من مشروعية الانتماء المعرفي للحقل اللساني، لامتلاكه معايير التسنين الفيزيولوجي والأكوستيكي، بوصفه حقلا يعنى بدراسة « المادة الصوتية في ذاتها – أي دراسة الأصوات من وجهة نظر آلية وأكوستيكية، ومن دون اعتبار للوظائف التي تنجزها في التواصل»"[16]"، فهو إذ يمتلك الآليات الإجرائية التي تؤهله لتقديم معالجة صوتية منضبطة، فإنه لا يمكن أن يندرج ضمن مشروع لغوي يتبنى تساؤلات بنوية عميقة، تسعى إلى رصد نسقية انتظام الوحدات اللغوية –ومنها الصوتية–، وهو ما تبدّى من خلال تصريح "**رومان ياكبسون *R. Jakobson***" باستحالة انجذاب الفونتيك إلى المجال المعرفي للألسنية في ظل غياب المرجعية الوظيفية للفونولوجيا، وفي ذلك يقول "**رومان ياكبسون *R. Jakobson***": « إن علم الصوت ***Phonetics*** يقع خارج اللسانيات، تماما مثلما تقع كيمياء الألوان –بتعبير دقيق– خارج نظرية فن الرسم. ومن ناحية أخرى، فإن دراسة استخدام الأصوات في اللغة [....] هي الجزء المتمم للسانيات، تماما مثلما أن دراسة استخدام الألوان –بوصفها إشارات تصويرية– هي جزء من نظرية الفن التشكيلي ***Figurative*** ولاسيما نظرية فن الرسم»"[17]".

في ظل هذا المقترب التصوري الذي تخيّرته مدرسة براغ لابتناء أطروحاتها الصواتية، استعصى على البحث الفونولوجي تقديم مقاربة تفي سعة الاحتمالات الوظيفية التي تطرحها **الوقائع التطريزية**، فلئن كان التحليل الفونولوجي للمدرسة الوظيفية يركن إلى مبدأ "**التعارض الاستبدالي**" للوحدات الفونيمية الدنيا، فإن إمكانية إخضاع الملامح التطريزية لإجرائية التحليل الفونولوجي التعارضي بتقنياته الاستبدالية، تتنافى مع المقولات المركزية التي تؤطر المجال التصوري لصواتة النسق، التي « استبعدت التطريزات من أنساق التقابلات، وقصرتها على الفونيمات»"[18]"، والتي تستوجب الحضور الوظيفي التميزي للفونيم كشرط صميمي لصياغة معالم نظريتها.

ولما كانت الملامح التطريزية تتأبى الامتثال لمحددات التمايز التي تفضي إليها إجرائية **التعارض الاستبدالي**، فقد عمدت المدرسة الوظيفية إلى إقصاء الوقائع التطريزية من حسابات التحليل الفونولوجي، والاكتفاء بالإمدادات التميزية التي يمنحها **الفونيم**، مما أدى إلى « هيمنة التحليل القطعي على الدراسات الصواتية وامتلاكه للصدارة في اهتمامات الباحثين واستقطابه لمختلف الأعمال والأبحاث النظرية والميدانية»"[19]" التي ما انفكت تستجيب لمقولات التجاهل المعرفي الصواتي، وتستغرق في تهميش الأنساق فوق مقطعية، والتغافل عن مختلف تجلياتها وتمظهراتها.

2.2.2.تقنية التقطيع المزدوج ومبررات الإهمال الوظيفي للمكون التطريزي:

إن فعل الإقصاء الصواتي للوقائع التطريزية لم يكن حكرا على تلك المقولات الوظيفية التأسيسية، وإنما امتد ليطاول مجمل المقولات اللسانية ذات التوجه الوظيفي—باستثناء مقاربة فيرث-"[20]"، إذ ترسخت معالم إقصاء الملامح التطريزية بفعل الاستقطاب اللساني الوظيفي الذي استحضر إجرائية (**التمفصل المزدوج *Double Articulation***)، التي تمكّن من خلالها "**أندري مارتيني *André Martinet***" من تقديم تصور وظيفي ينهض على فكرة التعامل مع اللغة بوصفها « أداة للتواصل ذات تمفصل مزدوج وأداة للتمظهر الصوتي»"[21]".

تماشيا مع هذا المسلك التحليلي، اقترح "**أندري مارتيني *André Martinet***" نمطا إجرائيا للتحليل الوظيفي، يستند على رؤية خاصة للتعامل مع الأنساق اللغوية تركن إلى مبدأ "التمفصل المزدوج ***Double Articulation***"، فاللغات البشرية —وفقا لهذا التصور- « مؤسسة [....] على تشفير من طبقتين، وكل وحدة من الوحدات الناتجة عن التمفصل الأول، تتمفصل بدورها إلى وحدات من نمط آخر»"[22]" تحيل إلى التمفصل الثاني، إذ يتهيأ للتمفصل الأول التجلي عبر توليفة من الوحدات المونيمية الدالة"[23]" التي لا تقبل الاجتزاء إلى وحدات أصغر على مستوى هذا التمفصل. وبذلك يتسنى تحليل « كل خبرة لغوية أو حاجة يرغب الإنسان في إيصالها إلى الآخرين عبر تتابع وحدات لسانية»"[24]" دالة، تتمفصل بدورها إلى وحدات فونيمية أصغر لا تحمل دلالة في حد ذاتها، ولكنها قادرة على بعث تمايز دلالي يتحقق على مستوى التمفصل الثاني الذي يتميز بانغلاقه النسقي"[25]"، « فإذا كانت قائمة الوحدات الدالة للغة ما مفتوحة (لأن اللغات كلها في تطور مستمر)، فإن قائمة الفونيمات مغلقة وتشكل نسقا»"[26]" محكم الإغلاق.

في ظل هذا المظهر الوظيفي الذي يشترط حضور التمفصل المزدوج كمعيار أساسي يتأتى للغة من خلاله اكتساب طبيعتها اللسانية"[27]" استعصى على هذا الملمح التحليلي للغة استدعاء التصور الوظيفي للملامح التطريزية"[28]"، فكان أن انحصرت الرؤية الصواتية ضمن الحدود القطعية التي استجابت للمحددات الإجرائية للتقطيع المزدوج القائمة على تمفصلات مغايرة للتمظهرات المادية للوقائع التطريزية، فإذا كانت التحليل الفونولوجي —في ظل هذا التصور- يعمد إلى « جرد الفونيمات القطعية وتقديمها في صورة تتابع من الوحدات

المنفصلة»"[29]"، فإن هذا المطلب يتنافى مع إجرائية التحليل التطريزي « يتمسك بانعدام الحالة التي يحتوي فيها الكلام على تتابع من الوحدات الأصواتية المنفصلة»"[30]".

إزاء هذا الوضع الذي انفلتت فيه الملامح التطريزية من تفمصلات التقطيع المزدوج، لم يملك "**أندري مارتيني *André Martinet***" إلا أن يقر بالدور الهامشي الذي تؤديه الفونيمات فوق مقطعية في سياق التحديد الألسني لأية لغة من اللغات، وهو ما تبدّى من خلال تصريحه الذي أقصى فيه الملامح التطريزية من حقل الاشتغال الصواتي، إذ يقول: « ثمة إذن علامات لا تخضع إلى التقطيع المزدوج. هذه العلامات تقوم بدور لا يستهان به في العملية التبليغية البشرية، ولكنه ينبغي أن نعتبرها هامشية لأن القول لا يكون لسانيا حقا إلا بقدر ما يكون قابلا للتقطيع المزدوج»"[31]" وخاضعا له.

3.2. مبررات إقصاء الفونيمات التطريزية من منظور بلومفيلد:

استمر مشروع الإقصاء الفونولوجي للفونيمات التطريزية مع "**بلومفيلد *Bloomfield***"، فإذا كان التصور الوظيفي قد أقر باستحالة إدماج الملامح التطريزية ضمن أبجديات التحليل الفونولوجي، التي تأسست على تقنيتي "**التعارض الاستبدالي**" و"**التمفصل المزدوج**"، فإن مبررات الإقصاء التي تبنّاها "**بلومفيلد *Bloomfield***" ترتد إلى وقائع التمظهر المركب للملامح التطريزية التي تتباين ما بين « إشارات تعبيرية عفوية أو ردود فعل غريزية مثل الألم والفرح والقلق، وقد تكون علامات تعبيرية قصدية تمثل أنماطا أسلوبية انفعالية»"[32]"، تنأى عن خصوصية التبليغ الألسني المباشر، ولذلك اقتصر تعامل المدرسة البلومفيلدية مع الظواهر التطريزية على أنها « مجرد تغيرات ثانوية طارئة على القطع»"[33]" الفونيمية الأساسية التي ينهض عليها التحليل الصواتي، « فصارت بذلك أقرب بكثير إلى الوقائع غير اللسانية، مثل الفيزيولوجيا وعلم النفس»"[34]"، مما إلى انبثاق قطيعة معرفية صواتية مع هذا النوع من التمظهرات التي اعتبرت «وسائل لنقل طرق الكلام الخاصة والانفعالات»"[35]" الفردية.

4.2.الأنموذج التوليدي ومنطق التعامل مع الفونيمات التطريزية:

مما لاشك فيه المنعرج التوليدي الذي شهده الدرس اللساني، إثر القطيعة الابتسمولوجية التي أحدثها "**تشومسكي *N.Chomsky***" مع تصورات المنهج السلوكي، دفعت إلى انبثاق رؤية فونولوجية تعكس التصور المنهجي الذي تنهض عليه المقولات المركزية للنظرية التوليدية التحويلية، وتتوافق مع تحولاتها المنهجية والإجرائية، فلئن كان التوجه الصواتي البنوي قد اتكأ على « الإواليات التعارضية ذات الطبيعة الاستبدالية»"[36]" من جهة، وإجرائية التحليل الوظيفي للتمفصل المزدوج من جهة أخرى لصياغة معالم نظريته الفونولوجية، فإن ملامح الاشتغال الصواتي التي تم اقتراحها في ظل تصورات النظرية التوليدية التحويلية، تعكس « نموذجا نظريا توليديا افتراضيا واستنباطيا يمتاز عن نماذج الصواتة الكلاسيكية في كونه جزءا لا يتجزأ من مشروع نحوي أكثر شمولية هو النحو الكلي»"[37]" الذي تطلع من خلاله "**تشومسكي *N.Chomsky***" إلى تقديم أنموذج نحوي، تتعالق فيه مختلف المكونات اللسانية (التركيبية والدلالية والصوتية)، التي يشتغل فيها المكون الصوتي اشتغالا مزدوجا –

فونتيكيا وفونولوجيا- محكوما بالطاقة التوليدية التي يفرزها المكون التركيبي. ولذا « لم يعد الوصف الصواتي في إطار الصواتة التوليدية [....] سوى مكونا من مكونات النحو»"[38]". ومن ثم، لم يعد المكون الصوتي في إطار الأنموذج التوليدي التحويلي يمارس حضوره –الفونتيكي والفونولوجي على حد سواء- بمعزل عن مكونات النحو، إنما غدا يستمد تصوراته التحليلية من النموذج المعرفي الذي تأسست عليه النظرية التوليدية التحويلية.

بناء على هذا النموذج التوليدي الذي اقترحه "**تشومسكي *N.Chomsky***" تشكلت المقولات الصوتية متوخية نسق ابتناء مرتكزات المكون التركيبي، إذ تمخض عن هذا التصور، تقديم المكون الفونولوجي « باعتباره يتألف من تمثيلين: الأول فونولوجي، والثاني فونتيقي، ينتميان لبنيتين مختلفتين: البنية العميقة (التحتية)، والبنية السطحية»"[39]"، حيث ترتد نماذج التشكيل الصواتي إلى البنية العميقة التي تتسم بطابعها التجريدي، بينما تستقر وحدات التشكيل الفونتيكي عند حدود البنية السطحية، التي تعد تجليا واقعيا تؤول بواسطته « المعطيات النظرية المجردة للمستوى الفونولوجي إلى وقائع صوتية إمبريقية ملموسة، اعتمادا على مجموعة من القواعد الخاضعة للترتيب الخطي»"[40]".

إن هذا المنحى الصواتي الذي عوّل فيه "**تشومسكي *N.Chomsky***" على الطاقة التوليدية للمكون التركيبي، دفعته إلى استقطاب أنماط التحليل الصوري، الذي يتسم « بمستوى مثالي من الموضوعية باعتباره مستقلا عن المستعمل وعن التأويل المرتبط بالمادة المدروسة»"[41]"، كما عمد إلى استحضار أدوات التحليل الرياضي التي تتوافق مع مبدأ الترميز الذي أشار من خلاله "**تشومسكي *N.Chomsky***" إلى أن « اللغة في نهاية الأمر متتالية من الرموز، وللوقوف صوريا على خصائص اللغة يمكن الاستعانة بنظرية المجموعات المتداولة في الرياضيات»"[42]".

ولاشك أن الإيغال في الارتهان إلى آليات التحليل الرياضي ونمذجة الأنساق اللغوية، أدى إلى انبثاق معرفة لغوية صورية متصلبة أحالت مكونات اللغة –بما فيها المكون الصوتي- إلى أشكال صورية منعزلة عن الواقع الفعلي للغة، حيث اكتفت بـ« وصف كفاءة المستمع- المتكلم المثالي»"[43]"، ضمن فضاء افتراضي يتنبأ بوجود متكلم نموذجي يمتلك كفاءة لغوية « تجعله في كل وقت وحين قادرا على إنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل النحوية الجديدة»"[44]"، والتي لم يسمعها من قبل.

إن هذا الملمح الافتراضي الذي يؤطر مجال الاشتغال اللغوي للنظرية التوليدية التحويلية-بما فيها المجال الصواتي-، والذي يركز على عنصر الكفاءة اللغوية بدلا من الإنجاز، دفع إلى استبعاد المكونات التطريزية من مجال الاشتغال الفونولوجي، بوصفها معلما من المعالم الصوتية ذات البعد الإنجازي، فكان أن أفرزت الفونولوجية التوليدية (**المعيار**) أنموذجا صواتيا، يرتكز على « صياغة القواعد وصورنتها خارج أي اعتراف واضح بالبنية الفونولوجية في مستوياتها المتنوعة، الاقتصار –في وصف الظواهر الفونولوجية وتحليلها- على اختبارات قواعدية بإمكانها بنينة المسارات الفونولوجية للغات المختلفة وضبطها وفق نسق قطعي خطي فقط، أي: وفق تمثيل يصف العمليات الفونولوجية في مستوى تسلسل أفقي من القطع، دون الاعتراف بأهمية المجالات والخصائص الفونولوجية

فوق–قطعية»"[45]"، فتجاهل البعد الوظيفي للوقائع التطريزية وإقصاؤها يرتد إلى تصور منهجي يؤطر النظرية اللسانية التي تنتمي إليها النظرية الفونولوجية، التي تحددت في الاتجاه البنوي ضمن حدود نسقية مغلقة، وارتحلت إلى عوالم افتراضية تجريدية بفعل التحفيز المنهجي للتصور الافتراضي الذي تبنته الأطروحة التوليدية.

3. مؤشرات الإعمال الوظيفي للفونيمات التطريزية في ظل التصورات السياقية والإنجازية:

تنهض مفاصل المقاربة الفونولوجية للفونيمات التطريزية على مرتكزات تستوجب الانعتاق عن أسر الرؤية النسقية الكلاسيكية التي تعاملت مع الوقائع التطريزية بوصفها «وقائع هامشية»"[46]" لا تصلح للمقاربة الألسنية التي تحدد تصورها المنهجي وفقا لاعتبارات تستوجب حضور النسق، «كشرط لإمكان الانحصار داخل حدود السياج الوصفي التصنيفي، وكسبيل إلى تعيين اللغة كظاهرة علمية قابلة للتفكك»"[47]".

ففي ظل هذه المغالبة البنوية والتوليدية التي أصرّت على استبعاد الوقائع التطريزية من برنامج الاشتغال الصواتي، تكشفت ملامح معرفة فونولوجية، أشارت إلى إمكانية إدراج المكون التطريزي ضمن تمفصلات تحليل فونولوجي « يعترف بنوعين مختلفين من العناصر الفونولوجية: الوحدات الفونيمية ***Phonème*** والتطريزات ***Prosodies***»"[48]"، إذ تسنى لـ"**فيرث *Firth***" اقتراح أنموذج صواتي ينفتح فيه التحليل التطريزي على أنساق متعددة بدلا من الانحصار على نسق فونيمي أحادي مغلق، يركن إلى مبدأ التعارض الاستبدالي أو التقطيع المزدوج، فقد أدرك "**فيرث *Firth***" أن استراتيجية التحليل الفونولوجي التي اقتصرت على تجلية الدور الوظيفي للفوينم تتعارض مع الأفق الفعلي للوقائع اللغوية، وهو ما استوجب « الانتقال إلى اختبار فرضيات الطابع المتعدد الأنساق للتعبير عن البنية الفونولوجية الغنية للجملة، وللكلمات التي تؤلفها باعتبارها تعددية أو متعددة، مكونة من أنساق مقولات فونيمية وتطريزية متعالقة فيما بينها»"[49]".

وبذلك تهيأ لفيرث تقديم رؤية فونولوجية تجاوزت القصور الإجرائي للنظرية الفونيمية، الناتج عن عزل الوقائع الصوتية التي استعصى عليها حدث الانسجام مع متطلبات التحليل الفونيمي، لعدم « الكفاية النظرية للإطار الذي ينفذ من خلاله التحليل»"[50]"، مما استوجب الركون إلى تصور منهجي مغاير يتفاعل مع الملامح الوظيفية التي تفرزها المكونات التطريزية « التي تمتد فوق امتدادات كلامية أوسع من قطعة الصامت أو المصوت»"[51]".

وعليه أتيح للملامح التطريزية اكتساب موقع متميز ضمن المقاربات الفونولوجية التي تخلصت من هيمنة التحليل الفونيمي المغلق بالارتهان إلى إجرائية التحليل التطريزي، التي تقر بتواجد تمفصلين أساسيين يتمثلان في العناصر الصوتية (**القطعية**) والعناصر **التطريزية** على نحو متكافئ وتكامل في قوائم المحتويات الفونولوجية للنظم اللغوية"[52]"، وهو ما يمكن أن نتبين ملامحه من خلال المخطط التشجيري الآتي:

الشكل3: طبيعة الاشتغال الفونولوجي من منظور فيرث

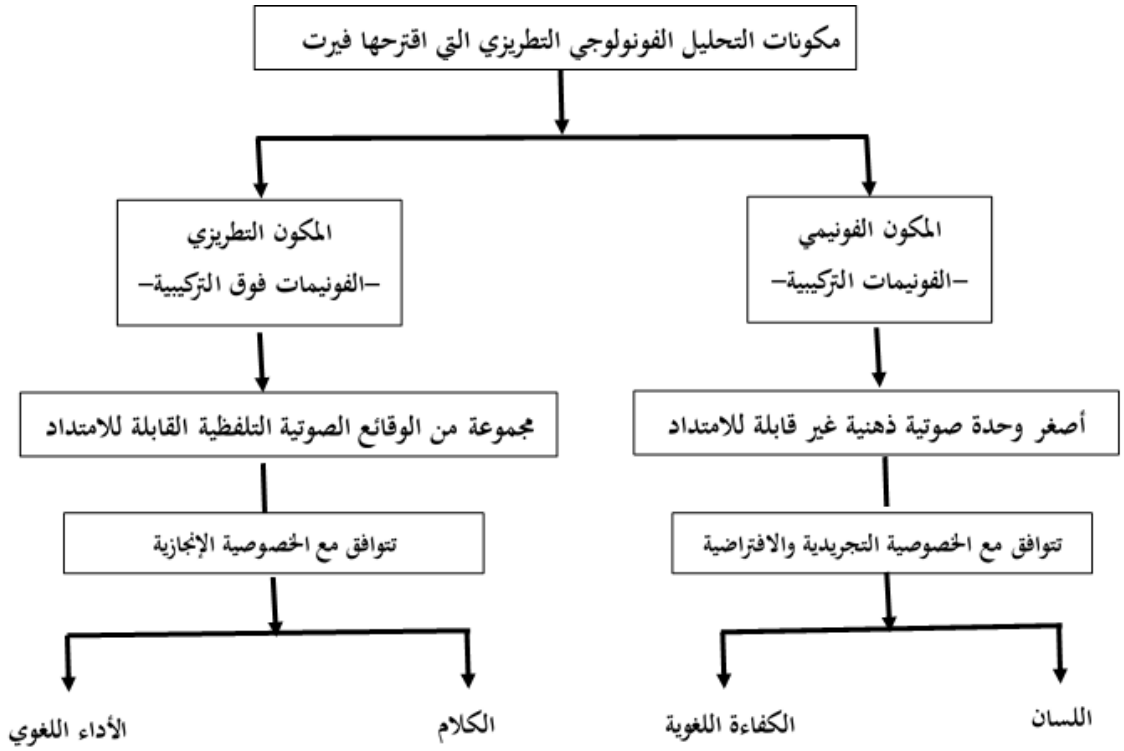

بذلك، أسهم هذا التوجه الفونولوجي الذي سلكه "**فيرث *Firth***" في ترسيخ معالم التحليل الفونولوجي التطريزي الذي تمخض عن مسارات التحول المنهجي والإجرائي للنظرية النسقية، والنظرية التوليدية المتجسدة في أنموذجها المعياري، فقد أثبت التحليل الفونولوجي في ظل الأطروحة البنوية –ما عدا أطروحة فيرث– والألسنية التوليدية (**المعيار**) عجزه عن احتواء الأنساق فوق – مقطعية، لعدم تكافؤ هذه الأنساق مع شروط التحليل التي فرضتها النظرية الصواتية "[53]"، وهو ما أدى إلى بسط « أرضية غنية لتخصيب النقاش حول الظواهر الفونولوجية التي تم إغفالها في "النسق"، ومرتكزا لتقديم انتقادات وبدائل مسّت بالخصوص المجالات التي أخفق فيها الأنموذج المعيار، وبذلك تبلورت مشروعية تجاوز إطاره النظري من داخل صياغات نظرية توليدية حديثة»"[54]".

وقد تبلورت مشروعية الانعتاق عن هيمنة التحليل الفونيمي والتوليدي المعياري بصياغة مقولات فونولوجية ذات وقع تجاوزي يستجيب لفكر المرحلة الجديدة التي « دعمّت إمكانيات تداخل المكون الفونولوجي مع العديد من المستويات: المعجم (المورفولوجيا) والتركيب وما بعد التركيب أيضا»"[55]". وبذلك اكتسب التطريز موقعا متميزا ضمن المقاربات الفونولوجة التي شهدت تحولات ارتقائية، داخل الأنموذج التوليدي التحويلي الحديث، تمخض عنها تراكم معرفي تجسدت كثافته النوعية في ظل الصياغات الفونولوجية المنبثقة عن التوليدية التحويلية الحديثة (**ما بعد المعيار**)، والتي تكشفت ملامحها إثر انبثاق جملة من المقاربات التي تكرّست رؤيتها

الوظيفية بتقديم معالجة فونولوجية أبانت عن الدور الحيوي الذي تشغله الملامح التطريزية بمختلف تجلياتها، التنغيمية والنبرية والإيقاعية في صياغة معالم **فونولوجيا ما بعد النسق**.

4. خاتمة:

وفي الختام، يمكن الوقوف على طبيعة التعامل مع الفونيمات التطريزية في ظل التحولات المنهجية التي شهدتها المعرفة اللسانية، التي يمكن أن نجملها على النحو الآتي:

- يتحدد الموقف الفونولوجي للفونيمات التطريزية تبعا لطبيعة المقاربات اللسانية التي تندرج ضمنها نماذج الاشتغال الفونولوجي.
- بناء على هذا التصور، تمثلت المقاربات الفونولوجية ذات المنحى البنيوي والتوليدي الموقف الإقصائي، لتعارض الخصوصية الإنجازية التي تتسم بها الفونيمات التطريزية مع المنطلقات الألسنية للنظرية البنيوية والنظرية التوليدية.
- انحصرت حدود الاشتغال الفونولوجي في ظل التيارات الفونولوجية البنوية ضمن حدود الفونيم، حيث تعاملت معه بوصفه أصغر وحدة صوتية ذهنية غير قابلة للامتداد.
- حرصت المقاربات الفونولوجية ذات التوجه البنوي على إخضاع الفونيم لآليتي "**التعارض الفونتيقي الاستبدالي**" و"**التقطيع المزدوج**"، لتكافئ سمات الفونيم الافتراضية الذهنية مع التصور المنهجي الذي تأسس عليه الأنموذج الفونولوجي البنيوي.
- عمد التيار التوليدي (المعيار) إلى إقصاء الفونيمات التطريزية، لأنها تعكس التمظهر السطحي للأداء اللغوي، ولا تعكس الطاقة التوليدية للكفاءة اللغوية التي اكتسبت موقعا مركزيا ضمن الأنموذج الألسني التوليدي.
- تمكنت الفونيمات التطريزية من انتزاع مشروعية المقاربة الوظيفية ضمن المقاربات الفونولوجية التي التفت للقيمة الإنجازية التي تفرزها المكونات اللغوية ضمن وسط تواصلي تفاعلي.

5.الهوامش:

1- مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2003، ص24.

2- مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ص14.

3- ينظر، عبد الهادي ضافر بن الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط01، 2004، ص 08 وما بعدها.

4- مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص24.

5-ينظر، ميلكا فتييش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص194.

6- ينظر، فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرماوي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص62.

7- المرجع نفسه، ص62.

8- مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2010، ص151.

9-مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص15.

10- فردينان دي سوسير، دروس في الالسنية العامة، ص72.

11- المرجع نفسه، ص62.

12-مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص15.

13-المرجع نفسه، ص155.

14- المرجع نفسه، ص152.

15- ينظر، فردينان دي سوسير، دروس في الالسنية العامة، ص62.

16-رومان ياكبسون، 06 محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة حسن ناظم، علي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، 1993، ص75.

17- المرجع نفسه، وينظر ص143.

18-أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2012، ج01، ص87.

19-أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ج01، ص86.

20-ينظر، المرجع نفسه، ج01، ص87.

21- ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد الراضي،المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط01، 2012، ص222.

22- المرجع نفسه، ص223.

23- ينظر، المرجع نفسه، ص223، أندريه مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، دار الافاق، ص19.

24- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص111.

25- ينظر، ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص224، أندريه مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص24.

26- ينظر، ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص224.

27- ينظر، أندريه مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص19، مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص19.

28- ينظر، أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ج01، ص45.

29- المرجع نفسه، ص65.

30- المرجع نفسه، ج01، ص65.

31- أندريه مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص92.

32- مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص21.

33- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ج01، ص86.

34- مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص20.
35- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ج01، ص87.
36- مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص21.
37- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ج01، ص71، وينظر، مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص21.
38- عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية – إكلينيكية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط01، 2012، ص189.
39- مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص163.
40- المرجع نفسه، ص21.
41- مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي: مفاهيم وأمثلة، علم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2010، ص76.
42- المرجع نفسه، ص51.
43- مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص25.
44- مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي، ص31.
45- مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص210-211.
46- مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص16.
47- عمارة ناصر، اللغة والتأويل، مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار الفارابي، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط01، 2007، ص60.
48- مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص19.
49- المرجع نفسه، ص19-20.
50- جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ترجمة وتعليق، مصطفى التوني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1987، ج01، ص133.
51- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ج01، ص58.
52- جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ج01، ص132..
53- مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص222، ومبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص92.
54- مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص211.
55- المرجع نفسه، ص211.

6. قائمة المراجع:

01. أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2012.

02. أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

03. أندريه مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، دار الافاق، ص19.

04. جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ترجمة وتعليق، مصطفى التوني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1987.

05. رومان ياكبسون، 06 محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة حسن ناظم، علي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، 1993.

06. عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية – إكلينيكية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط01، 2012.

07. عبد الهادي ضافر بن الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط01، 2004.

08. عمارة ناصر، اللغة والتأويل، مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار الفارابي، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط01، 2007.

09. فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرماوي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.

10. ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط01، 2012.

11. مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2003.

12. مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010.

13. مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي: مفاهيم وأمثلة، علم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2010.

14. ميلكا فتييش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.